■ تحمل هذه الندوة التاريخية المهمة في أجندتها تسعة عشر محوراً، كل واحد منها جدير لوحده أن نقف عنده طويلاً، لربط دلالته التاريخية والواقعية بشخصية هذا القائد الفذ الذي ارتبط به حديث ومداخلة المحور في مسيرة أكثر من ربع قرن هي فترة ترسيخ الوحدة الوطنية أولاً وفي طريق طويل لتحقيق وحدة الوطن أرضاً وشعباً، مروراً بإنهاء مشاكل تاريخية عالقة كقضايا الحدود بعد نزاع وخلاف لأكثر من ثلاثة أرباع القرن، وتأتي خطط التنمية وتوسع التعليم وتوحيده، واتخاذ الديمقراطية منهجاً- كأساس شرعي للحكم- إلى غير ذلك من العناوين المهمة الوطنية والقومية والدولية بل والإنسانية في حياة وقيادة هذا الرجل العظيم، وهي التي- لاشك- سيحدثنا عنها الأخوة المشاركون في هذه الندوة وعن أهم جوانبها بقدر ما هو متاح.. بيد أنني وقد طُلب مني الحديث في المحور الثامن عشر، استهل مستشهداً بقول أبي الطيب المتنبي:

وإذا كانتِ النُّفُوْسُ كِبَاراً — تَعِبَتْ في مُرادِها الأجسامُ

علي عبدالله صالح.. زعامة تاريخية

أ.د.حسين بن عبدالله العمري

حقاً ما وصف به «المتنبي» أصحاب النفوس الكبيرة، من تعب أمثالنا في تتبع مسيرتها وأهدافها (مرادها) ففي كل يوم احتمال جديد ومسير طويل لتحقيق تلك الغايات والأهداف.

فبعد نحو ست سنوات عجاف بين مغادرة الرئيس العلامة القاضي عبدالرحمن الإرياني إلى دمشق يوم ١٤ يونيو ١٩٧٤م، ومقتل الرئيسين «الحمدي في أكتوبر ١٩٧٧م، وبعده الغشمي: في يونيو ١٩٧٨م»، ألقت الأقدار الإلهية حمل اليمن بأثقاله وأوضاعه الموجعة إلى شخصية غير مشهورة في بعض الأوساط، ولعله- في هذا- شأن كثيرين من القادة والزعماء الذين يظهرون- عبر التاريخ في الأوقات الصعبة للشعوب والملمَّات الخطيرة التي تلمُ بها- والأمثلة في هذا كثيرة كما تعلمون في الشرق والغرب.

لقد كانت الثورة- أو بالأصح- النظام الجمهوري، قد مر منذ عام ١٩٦٢م بمراحل ثلاث كلنا يذكرها، انتهت الأولى بغياب الرئيس الراحل المشير عبدالله السلال عن مسرح أحداثها الأولى- بكل مصاعبها واشكالاتها- بحركة الخامس من نوفمبر عام ١٩٦٧م وعودة نزلاء السجن الحربي من القاهرة، ومن ثم انسحاب القوات المصرية من اليمن حيث تُرك حُكمه للأقدار!!

وكانت فترة حكم المجلس الجمهوري- برئاسة القاضي عبدالرحمن الإرياني- من أصعب فترات التاريخ المعاصر لليمن فاستقلال جنوب الوطن دونما توحده بالوطن الأم، واستمرار تدفق الدعم السعودي لمناهضي النظام الجمهوري حتى تم الاعتراف والمصالحة الوطنية عام ١٩٧٠م، وتفاصيل كل ذلك بما فيها الصمود البطولي في ملحمة السبعين يوماً، وبطولات أحداثها التي كان من رجالها المعلومين المجهولين من نتحدث عنه اليوم.

ولقد كان للأفكار والأيديولوجيات السياسية أهميتها ودورها الذي لبست فيه أثواباً أكبر من اليمن وأصحابها سواءً في الشمال أو الجنوب.

ولاشك بأنكم قد أطلعتم على عدد من كتابات بعض الأيديولوجيين المعنيين بالوضع السياسي آنذاك- وكان من أبرزها التنظير اليساري والقومي- والتي كانت قد تجاوزت أوضاع البلد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولعلها هي التي ولدت بالمقابل الأحداث الدموية التي تنامت مع مجيئ الرئيس علي عبدالله صالح.

واسمحوا لي بعد هذه المقدمة أن أقتبس رأياً فيه تقديم لمجيئ الرئيس علي عبدالله صالح من باحث وطني لانشك في إخلاصه وموضوعيته وثاقب رأيه، ذلك هو شاعر اليمن الكبير المرحوم الاستاذ عبدالله البردوني في الفصل الأخير من كتابه اليمن الجمهوري، حين عرفنا- بعد من سبقه- بمن هو علي عبدالله صالح، من يوم تكليفه بتحمل السلطة حتى تاريخ إصدار «البردوني» كتابه عام ١٩٨٣م، وهي مرحلة من أصعب مراحل حكم الرئيس.

يقول الأستاذ:

أما (علي عبدالله صالح) فإنه يؤكد في كل أحاديثه جنديته للثورة، ولا يدعي ما لايفعل ولا يُحب أن يدعي له أحد، لأنه خير من يعي أن نفاق المديح يعزل الممدوح عن الحقائق الموضوعية، كما أن الحقيقة ذاتها أهدى إلى دخائل الأمور، ويكفي أن (علي عبدالله صالح) من شرائح القوة المنتجة التي تصنع رغد اليمن، فالفلاحون بكل المقاييس هم غالبية شعبنا وغالبية كل الشعوب، وهم طاقة الإنتاج والعطاء ومواطن البراءة والطيبة.

انتقل (علي عبدالله صالح) من الفلاحية إلى الجندية، فكان تناميه من الشعب وإليه، وكان ترقيه بتدرج خبرته، فمن حركة يونيو ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨م مارس الاختبار المباشر في العسكرية والموطن، تولى عام ١٩٧٥م قيادة لواء تعز، وقوى صلاته بكل المواطنين، وبعد مقتل (أحمد الغشمي) في يونيو ١٩٧٨م أفزع منصب الرئاسة كل الشجعان، لأنه رادف القتل العنيف، فأصبح الطموح إليه فرار منه، وعلى خطورة ذلك المكان قبل (علي عبدالله صالح) ترشيح مجلس الشعب له رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة في يوليو عام ١٩٧٨م وعمره يقرع بوابة الأربعين.

فكيف يمكن كتابة تاريخ هذه الفترة وهي لم تزل تصنع تاريخها حياتياً، لكي تنتقل إلى مادة كتابية؟؟..

بغض النظر عن حياة المؤرخ له أو غيابه، فإن لهذه الفترة معالم تستحق التنويه قبل أن تصبح تاريخاً، فإذا كان التاريخ علم الماضي، فإن هذا لايمنعه من الإشارة إلى الحاضر، قبل أن تتحول ملامحه إلى تاريخ علمي، فلأن الفترة مازالت تنسج تاريخها، ومازالت تكتب نفسها لكي يستكتبها المؤرخون، على أن أبهى المعالم التي ستحول تاريخاً، هي بطولة الرئيس في استلام الرئاسة في ذلك الظرف والمعلم الثاني: هو أن الرئيس علي عبدالله صالح هو أول رئيس من أبناء الفلاحين الكادحين الذين يشكلون غالبية الناس وأكثرية القوى المنتجة، المعلم الثالث: أن الرئاسة الحالية اقتدرت على استمرار الكائن من منتصف عام ١٩٧٨م إلى آخر عام ١٩٨٠م، وكان مجرد الاستمرار أهم الحاجات الأمنية في ذلك الحين، أما من عام ١٩٨١م إلى ١٩٨٣م فقد بدأ الرئيس يشكل عهده المميز، ففتح صدره للحوار الشعبي الديمقراطي (الذي أدى إلى صدور) الميثاق الوطني وشكل المؤتمر الشعبي وعاد إلى دورته الثانية في الرئاسة على أكتاف المظاهرات الجماهيرية التي أصرت على استمرار رئاسته.. وهذه المعالم مهما كانت موطن الإعجاب فإنها لم تؤول (بعد) إلى مادة المؤرخ، فالجمهورية الثالثة سلسلة واحدة تواصل نفس المسيرة من يونيو ١٩٧٤م إلى كتابة هذا عام ١٩٨٣م.

> **البردوني : علي عبدالله صالح لا يدّعي مالا يفعل ولا يجب أن يدّعي له أحد**

ذلك ما كتبه أستاذنا البردوني الذي لم يكن يخاف في الله لومة لائم، وكان من آرائه «أنه لم يوجد في تاريخ اليمن المعاصر في القرن العشرين سوى حاكمين يستحقان التقدير والتنويه: «الإمام يحيى حميد الدين»- بغض النظر عن أي شيء آخر- وذلك بصفته مؤسس دولة اليمن الحديث المتمسك بوحدة أراضيها، والرئيس (علي عبدالله صالح) ابن الشعب المحقق لآماله في الاستقرار والتقدم والحرية والوحدة»، وهو ما كان يعمل من أجله ثم تحقق بتصميمه وبعد نظره وقوة إرادته.

الأخوة والأخوات:

من السهل الاسترسال في أمور كثيرة تميز بها حكم الرئيس (علي عبدالله صالح)، ولايزال عطاؤه وإخلاصه وحُسن تدبيره موئلاً للقيادة والحكمة، غير أنه ربما من المفيد في هذه العجالة أن أذكر تجارب خاصة شخصية في التعامل مع هذا القائد الموفق، شاركني في كثير منها عدد من الأخوة المسؤولين في مسيرة وطننا الحبيب نحو أهم الغايات التي حققها الرئيس (علي عبدالله صالح)، وأعني بها قضية وحدة الوطن وتحقيقها بعد أن كانت حلماً ورهناً للمزايدات والدعاوى السياسية الديماغوجية عقب اغتيال الرئيس أحمد الغشمي وانتخاب (علي عبدالله صالح) رئيساً للجمهورية من قبل مجلس الشعب (البرلمان) صيف ١٩٧٨م، ثم انطلاق الحرب بين الاخوة في الشطرين، كان الرابح فيها خاسراً- بغض النظر عن أية دعاوى باسم الوحدة المزعومة- لكن النتيجة على كل حال كانت اللقاء في مؤتمر الكويت في أبريل ١٩٧٩م، وكنت وقتها قد استدعيت من بريطانيا لمقابلة الأخ الرئيس للمرة الأولى- وإن كنتُ على معرفة يسيرة به من قبل- وكُلفت بمنصب وزير الخارجية خلفاً للداهية المجرب ومتعدد الولاء الأخ الاستاذ عبدالله عبدالمجيد الأصنج الذي سبق لي العمل وكيلاً له من عام ١٩٧٥م حتى ١٩٧٩م.

وقد كنتُ- في الحقيقة- مشفقاً في ذلك اللقاء بالأخوة في الكويت وكان على رأسهم المرحوم «عبدالفتاح اسماعيل» الذي كان يصور لنا بأنه خلاصة العقل السياسي والأدبي للفكر الماركسي والتقدمي.

واسمحو لي أن أدع الأخ الرئيس نفسه يصف لنا ماذا جرى يومها في الكويت:

«.. وبناءً على دعوة الجامعة العربية ولجنة الوساطة العربية تم اجتماع قمة في الكويت من ٢١ إلى ٣٠ مارس ١٩٧٩م حيث رأس وفد الشطر الجنوبي الأخ عبدالفتاح إسماعيل أمين عام الحزب الاشتراكي ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، وضم الأخوة: صالح مصلح، ومحمد صالح مطيع، وراشد محمد ثابت، ونصر ناصر علي، وعبدالله أحمد غانم، وعبدالله الأشطل، وعمر الجاوي.

ورأست أنا وفد الشطر الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية)، وكان الوفد يضم: د. حسن محمد مكي، ومجاهد أبو شوارب، وحسين الدفعي، وسنان أبولحوم، وعلي لطف الثور، وحسين العمري، وإسماعيل الوزير، ويحيى جغمان، وعبدالله حمران.

وصلنا إلى الكويت في ٢٩ مارس ١٩٧٩م وبدا من اللحظة الأولى أن الحزب الاشتراكي يريد أن يفرض شروط المنتصر، لأنه اعتقد أنه باحتلاله البيضاء وقعطبة وحريب، أنه قادر على فرض شروطه، كما كانوا على يقين في قرارة أنفسهم بأن الشطر الشمالي لم يكن يوافق على الوحدة الفورية المشروطة ويلمح إلى فرضها بالقوة.

وكان الأخوان في قيادة الشطر الشمالي قد طلبوا مني كسب الوقت في موضوع الوحدة حتى يتسنى لنا ترتيب أوضاعنا بعد الانهيارات المتلاحقة التي حدثت بعد مقتل الرئيس إبراهيم الحمدي واغتيال الرئيس أحمد الغشمي، ومقاومة المفاهيم الماركسية التي كانوا يدعون إليها عبر طرحهم مشروع الوحدة، وكان تلكؤ الشطر الشمالي يعود- بالدرجة الأولى- إلى أن الاشتراكيين كانوا يريدون فرض الوحدة في ظل انتصار عسكري مدعوم من دول المنظومة الاشتراكية، في الوقت الذي كانت فيه أوضاع الشطر الشمالي صعبة إلى حد كبير.

وكان الخوف متأتياً من أنه لو تم فرض الوحدة بشروط الحزب الاشتراكي المطروحة في مؤتمر الكويت، لعاد شطرا اليمن إلى التقاتل قبل أن يجف حبر أي اتفاق، وكان دور الكويت في هذا المؤتمر يقتصر على استضافته ورعايته والتوفيق بين الأطراف، وحضر هذا اللقاء من جانب العراق عدنان حسين، حيث جاء ممثلاً للعراق والأردن وسورية، للإطلاع على لقاء القمة في مبادرة حرص على نجاحها، وانصافاً للحقيقة، كان العطف الكويتي على الشطر الشمالي واضحاً في سياق الاجتماعات.

الاتجاه الذي اتفقنا عليه مع الاخوان في الشطر الجنوبي كان يقضي عدم الموافقة على وحدة فورية، إلاّ أنه تم الاتفاق في قمة الكويت على استكمال اللجان التي كانت موجودة منذ بيان طرابلس العام ١٩٧٢م، لبقية أعمالها وإنجاز مشروع دستور لدولة الوحدة خلال أربعة أشهر، ثم يُرفع بعدها إلى القيادتين السياسيتين في كل من صنعاء وعدن للمناقشة، على ضوء ما اتفقت عليه اللجان، ويحال- بعد الموافقة عليه- إلى السلطتين التشريعيتين في الشطرين لإقراره نهائياً».

●●●

> **لا يزال عطاؤه وإخلاصه موئلاً للقيادة والحكمة**

وفي مسيرة الخير والنماء- وبعد سبع سنوات- حل بالوطن كارثة عظيمة، لم يحدث مثلها من قبل، هو الصراع الدموي القاتل بين الأخوة في الجنوب- الثالث عشر من يناير عام ١٩٨٦م-، وقبل ذلك الحادث المؤسف والمروع بنحو أسبوعين، كان قد زار الأخ الرئيس «علي ناصر محمد» صنعاء ومعه عدد من كبار المسؤولين من بينهم الأخوة: د. ياسين سعيد نعمان رئيس الوزراء، - فيما بعد- وعلي سالم البيض وزير الإدارة المحلية (وقتها)، وآخرون، وكان واضحاً مدى القلق وسوء النية في بعضهم البعض، وقد أتيح لي مع معالي الأخ الدكتور عبدالكريم الإرياني والاستاذ إسماعيل الوزير، الجلوس والحديث بانفراد ساعات طويلة مع الاستاذ البيض والمرحوم عبدالرحمن عشيش، وكانت توجيهات الأخ الرئيس هو التأكيد على أن الوحدة هي الحل والمخرج لكل الصراعات والتأثيرات الخارجية، وهي نفس الرسالة التي حملتها عقب الأحداث إلى كل من الرئيس الراحل حافظ الأسد، وخادم الحرمين الشريفين، واخوانه من قادة مجلس التعاون الخليجي.

كانت رؤية الرئيس (علي عبدالله صالح) وثبات موقفه من تحقيق الوحدة أمراً لم يتزعزع طيلة مسيرة حياته السياسية والعملية، حتى كانت الوحدة في ٢١ مايو ١٩٩٠م بكل إرهاصاتها بل ومحاولة إجهاضها قبل مولدها، ودليل ذلك ماتم في صيف عام ١٩٩٤م، إلاّ أن حكمة الرُبان، والتفاف الشعب في الجنوب والشمال، حوله لهزيمة الانفصال، وحفظ للوطن وحدته المُنجزة للأبد.

** المصدر: «مجلة «الثوابت» العدد (٤٥ يوليو- سبتمبر ٢٠٠٦م)- الموضوع في الأصل ورقة أسهم فيها الاستاذ الدكتور حسين العمري في الندوة التي أقامتها صحيفة «٢٦ سبتمبر» في يوليو الماضي..*

* رئيس تحرير مجلة «الثوابت» *

وعـد فأوفـى

زيد محمد حسين الفرح

كانت الاتجاهات الأساسية للرئيس علي عبدالله صالح في مسألة الديمقراطية وما يتصل بها من العلاقة بالأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية -ترتبط بهدف بناء الدولة المركزية وبسط السلطة المركزية للدولة في أرجاء اليمن وتحقيق نهضة تنموية ومكافحة الفساد المالي والاداري وتثبيت سيادة وقوة النظام.. تعهد الرئيس في خطابه أمام مجلس الشعب التأسيسي ١٩٧٨م: «بالحفاظ على مبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر.. بناء الدولة المركزية الحديثة دولة النظام والقانون.. توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية.. دعم حركة التعاون، التمسك بنهج عدم الانحياز وبميثاق الجامعة العربية والأمم المتحدة».

كانت نقطة البداية هي الانتخابات العامة المباشرة لأعضاء الجمعيات العمومية لهيئات التعاون الأهلي للتطوير في ديسمبر ١٩٧٨م.. فبدلاً من اختيار الأعضاء بطريقة كتابة العرائض ورفع الأيدي في المؤتمرات السابقة لهيئات التعاون وفي الانتخابات للموسم الأول.. أصدر الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية توجيهاته «كما يقول الاستاذ محمد حسين الفرح» بتنفيذ الانتخابات بطريقة حرة مباشرة من المواطنين في سائر النواحي والمدن بأرجاء الجمهورية لأعضاء الجمعيات العمومية فتم انتخاب الجمعيات العمومية من المواطنين مباشرة في ديسمبر ٧٨م ثم قامت الجمعيات العمومية بانتخاب الهيئة الادارية لكل هيئة تعاون بالاقتراع السري الديمقراطي وصولاً الى عقد المؤتمر التعاوني الرابع في ٢٢-٢٤ يناير ٧٩م، وكان ذلك حدثاً ديمقراطياً كبيراً، وحضر المؤتمر التعاوني وفود من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية.. وقام المؤتمر التعاوني بانتخاب الهيئة الادارية للاتحاد العام لهيئات التعاون بالاقتراع السري فتمت الانتخابات من القاعدة الى القمة بطريقة ديمقراطية.

> **بناء الدولة المركزية الحديثة وتثبيت سيادة وقوة النظام**

وعلى صعيد آخر كانت تجربة النقابات والمنظمات الجماهيرية في أحداث أغسطس ١٩٦٨م قد أوجدت عزوفاً عند الدولة والمجتمع من النقابات والمنظمات الجماهيرية مما جعلها شبه محظورة.. ثم بدأ العزوف يتلاشى منذ عام ٧٩-٨٠م.. ففي ظل التوجه الديمقراطي للرئيس أخذت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والشباب تتعامل بإيجابية مع تكوين النقابات والجمعيات والاتحادات فتحولت جمعية الصحفيين الى «نقابة الصحفيين اليمنيين».. وعشرات الجمعيات والمنظمات الجماهيرية، وفي نوفمبر ٨١م، جرت ثاني انتخابات عامة للجمعيات العمومية لهيئات التعاون في سائر نواحي ومدن ومحافظات الجمهورية، بإشراف اللجنة العليا للانتخابات التعاونية التي أصدر الرئيس علي عبدالله صالح قرار تشكيلها.. كما أشرفت اللجنة العليا ولجان ادارة الانتخابات على انتخاب ممثلي المواطنين الى المؤتمر الشعبي العام الأول وكان عددهم «ألف عضو» وتم اعلان اسمائهم في نوفمبر ٨١م، بينما تواصلت فعاليات الانتخابات التعاونية بانتخاب الهيئات الادارية لهيئات التعاون وصولاً الى انعقاد المؤتمر التعاوني الخامس في يناير ٨٢م، تجسيداً وترسيخاً للديمقراطية التعاونية.. وتم انتخاب الهيئة الادارية للاتحاد العام لهيئات التعاون بالاقتراع المباشر السري من أعضاء المؤتمر التعاوني.. وكان الرئيس علي عبدالله صالح هو رئيس الاتحاد العام لهيئات التعاون.

وكذلك تواصلت الخطوات الديمقراطية على صعيد النقابات والاتحادات، وكان من أهمها اجراء انتخابات طلابية عامة في جميع المدارس والمعاهد الثانوية والكليات الجامعية لأول مرة.وقد أصدر الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء آنذاك قراراً بتشكيل لجنة عليا للانتخابات الطلابية واشترك جميع الطلاب الثانويين والجامعيين في الداخل والروابط الطلابية في الخارج في الانتخابات الطلابية وصولاً الى المؤتمر الطلابي وانتخاب اتحاد طلاب اليمن.. وبذلك دخلت الديمقراطية والانتخابات حتى الى المدارس في أرجاء البلاد بتوجيه ورعاية الرئيس علي عبدالله صالح.. كما تم في فبراير ٨٥م تأسس اتحاد الحقوقيين، وعلى صعيد الانتخابات العامة شهد عام ٨٥م، ثالث -وربما أهم- انتخابات عامة حتى ذلك الحين.. ففي ١٩٨٥/٤/١٠م، صدر قانون المجالس المحلية للتطوير التعاوني «البديل لهيئات التعاون».. ثم صدر في ١٥ أبريل ٨٥م، قرار جمهوري بتشكيل اللجنة العليا لانتخابات المجالس المحلية للتطوير التعاوني، وصدر في ٧ يوليو ٨٥م، قرار جمهوري بتقسيم البلاد الى «١٧٥٢٨» دائرة انتخابية.. وتم تكليف اللجنة العليا أيضاً بالاشراف على انتخابات وتوسيع عضوية المؤتمر الشعبي.

> **توسيع الممارسة الديمقراطية ودعم حركة «التعاونيات»**

وتم الاعداد للانتخابات بشكل ممتاز.. وانطلقت لجان ادارة الانتخابات الى أرجاء البلاد.. وصدر قرار جمهوري بدعوة المواطنين لانتخاب ممثليهم في المجالس المحلية بدقة وكفاءة وديمقراطية ونزاهة عالية.. وفي ١٩٨٥/٧/٢٤م، تم اعلان أسماء الفائزين بعضوية المجالس المحلية وعضوية المؤتمر الشعبي.. وتلت ذلك انتخابات المسئولين في كل مجلس محلي من بين أعضاء المجالس المحلية لكل ناحية ومدينة ومناطق أمانة العاصمة في أغسطس/٨٥م، وكان الرئيس علي عبدالله صالح يتابع النتائج باهتمام.. وفي ٨٥/٩/١١م انعقد في مراكز المحافظات المؤتمر الأول للمجالس المحلية لكل محافظة وتم انتخاب ممثلين عن كل محافظة لعضوية الهيئة الادارية للاتحاد العام للمجالس المحلية.. وبذلك اكتمل عمل اللجنة العليا للانتخابات.

إن تلك الانتخابات العامة التعاونية والمحلية الثلاث «٧٩، ٨٢، ٨٥م» قد هيأت الدولة والبلاد للتقدم الى اجراء انتخابات برلمانية وتشكيل برلمان منتخب بدلاً عن «مجلس الشعب التأسيسي» الذي تكون بالتعيين منذ فبراير ٧٨م، فبعد انتخابات المجالس المحلية في اغسطس وسبتمبر ٨٥م، بأقل من سنة ونصف أصدر الرئيس القرار الجمهوري الصادر في ٨٧/٦/٧م، بتكليف مجلس الشعب التأسيسي بالإعداد لانتخابات مجلس الشورى خلال عام واحد..

وجرت انتخابات مجلس الشورى في فبراير ٨٨م، وسط أجواء تنافسية واضحة.. ولولا أن الحزبية كانت محظورة في الدستور لصدرت النتائج بأن هؤلاء فازوا بكذا دائرة، وأولئك فازوا بكذا دائرة.. وحتى لو لم يكن هناك تيارات واعتبرنا أن الجميع كانوا في اطار المؤتمر الشعبي، فإن انتخابات مجلس الشورى في فبراير ٨٨م، كانت رابع انتخابات عامة ديمقراطية في مسار الديمقراطية والانتخابات في عهد الرئيس علي عبدالله صالح قبل اعادة تحقيق الوحدة اليمنية بزعامته في ٢٢ مايو ٩٠م.. لقد تميزت الديمقراطية بعد الوحدة بأمرين رئيسيين هما التعددية الحزبية واجراء الانتخابات في كل ربوع الجمهورية اليمنية.. فكانت انتخابات ٩٣م البرلمانية بداية مرحلة جديدة وانطلاقة كبيرة في مسيرة الديمقراطية والانتخابات البرلمانية والرئاسية.